

الإتفاق النووي الايراني أبعاد وتداعيات

فتيحة ليتيم*
نادية ليتيم**

مقدمة

بعد سنوات طويلة من الشد والجذب بشأن ملف إيران النووي، وبعد مفاوضات مضنية، توصلت طهران ودول ١+٥ (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا) لاتفاق مبدئي حول البرنامج النووي لإيران، في مدينة لوزان السويسرية يوم الخميس الثاني من شهر نيسان (أبريل) ٢٠١٥، والذي تكفل باتفاق نهائي يوم الثلاثاء ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٥ بفيينا أطلق عليه اسم " خطة العمل المشترك الشاملة". وقد جاء هذا الاتفاق لا لينهي العداوة التاريخية بين واشنطن وطهران فحسب، بل ليفتح أيضا صفحة جديدة في عديد من الملفات العالقة في المنطقة. وقد أثار الاتفاق ردود فعل متباينة بين مؤيد ومتحفظ ومعارض؛ ففي حين اعتبره البعض اتفاقا تاريخيا ونصرا مفصليا ومبيننا، ومفتاحا لحقبة جديدة في الشرق، عنوانها الأساسي التهدئة في سياق التنازلات المتبادلة التي تخدم مصالح الأطراف المتنازعة، وصفه البعض الأخر بكونه اتفاقا خطيرا وخطا تاريخيا جسيما.

فما هي أهم مضامين هذا الاتفاق؟ وما هي تداعياته الإستراتيجية؟
للإجابة على هذه التساؤلات ينبغي بداية التطرق إلى النقاط التالية:
أولا: النووي الإيراني... الجذور التاريخية.

ثانيا: الظروف والخلفيات.

ثالثا: مضمون الاتفاق النووي بين طهران ودول ١+٥.

رابعا: التداعيات الإستراتيجية للاتفاق النووي الايراني.

أولا: النووي الإيراني... الجذور التاريخية:

تعود بداية البرنامج النووي الإيراني إلى أواخر الخمسينات من القرن الماضي، (أنظر الشكل رقم ١)، حيث تأسس مركز طهران للبحوث النووية، وقد تم إطلاق هذا المركز

(*) د. فتيحة ليتيم.
قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية
جامعة عنابة - الجزائر.

(**) د. نادية ليتيم.
قسم القانون العام
جامعة سكيكدة -
الجزائر.

بمساعدة كل من الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية الغربية، إلى أن قامت الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ وأطاحت بشاه إيران.

بعد الثورة، أمر قائدها روح الله الموسوي الخميني بحل أبحاث الأسلحة النووية السرية للبرنامج، إذ كان يعتبر هذه الأسلحة محظورة بموجب الأخلاق والفقهاء الإسلاميين^(١). وفي منتصف الثمانينات خلال الحرب مع العراق، قررت طهران استئناف برنامجها النووي، على الرغم من أنها واجهت العقوبات الغربية والضغط الأميركي في هذا المجال.

وجاء أول نجاح لإيران في سعيها للوصول إلى تكنولوجيات تخصيب اليورانيوم أواخر الثمانينات، إذ اشترت أجهزة طرد مركزي باكستانية في السوق السوداء. ومن ثم حصلت إيران على أجهزة مخصصة لتخصيب اليورانيوم بالليزر من الصين، ومن ثمة على أجهزة أكثر تطوراً من روسيا، وتم نصب تلك الأجهزة في منشأة سرية في بلشكر آباد، حسب ما جاء في التقرير المشترك لمعهد واشنطن ومركز بيلفر التابع لمعهد كندي الأميركي "إيران النووية" والذي صدر لأول مرة في أغسطس/أب عام ٢٠١٢.

وفي مطلع التسعينات، بدأت إيران مشروعاً مشتركاً مع الصين لبناء منشأة لتحويل اليورانيوم في أصفهان، لكن الإيرانيين أنجزوا المشروع بأنفسهم في نهاية المطاف. ومنذ عام ٢٠٠٤ أنتجت منشأة أصفهان ٥٥٠ طناً من سادس فلوريد اليورانيوم.

وبعد الكشف عن تلك النشاطات عام ٢٠٠٣، قبلت إيران، خشية من إحالة ملفها إلى مجلس الأمن الدولي، اتفاقاً مع فرنسا وألمانيا وبريطانيا بشأن تعليق كافة عمليات التخصيب ومعالجة الوقود النووي في أراضيها، وذلك إلى حين تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالطابع السلمي لبرنامجها النووي. لكن تطبيق هذا الاتفاق واجه عراقيل عديدة. وفي عام ٢٠٠٦ انضمت كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين إلى المفاوضات، لتتشكل بذلك مجموعة "١+٥".

وعلى الرغم من صدور عدة قرارات دولية، لم تقدم إيران على تعليق نشاطاتها في مجال تخصيب اليورانيوم والأبحاث المتعلقة بالمياه الثقيلة.

الشكل رقم ١:

البرنامج النووي الإيراني : تسلسل زمني لأهم الأحداث

١٩٥٧	تأسيس مركز طهران للبحوث النووية وأميركا تزود إيران باليورانيوم المخصب.
١٩٦٨	إيران توقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتصدق عليها عام ١٩٧٠
١٩٧٩	اندلاع الثورة الإسلامية وتوقف بناء مفاعل بوشهر بعد ٤ سنوات من تأسيسه.
١٩٨٤	الطائرات العراقية تقصف مفاعل بوشهر.
١٩٨٩	وفاة قائد الثورة الإسلامية آية الله الخميني والبرنامج النووي يتوسع.
١٩٩٥	روسيا تعلن أنها ستكمل بناء مفاعلي بوشهر وبناء ثلاث مفاعلات أخرى.
٢٠٠٣	البرادعي يلتقي بخاتمي ويتفقان على إجراء محادثات تقنية مع الخبراء الإيرانيين.
٢٠٠٦	أميركا تلوح بالخيار العسكري ضد إيران ومجلس الأمن يقرر فرض عقوبات عليها.
٢٠٠٩	الرئيس الأميركي باراك أوباما يعرض على إيران "بداية جديدة" قوامها المفاوضات.
٢٠١١	افتتاح محطة بوشهر الكهروذرية.
٢٠١٢	مجموعة (١+٥) تجتمع مع الإيرانيين في بغداد ثم في موسكو.
٢٠١٣	اتفاق مبدئي مع (١+٥) في جنيف لخفض العقوبات مقابل تخفيض التخصيب.
٢٠١٤	فشل (١+٥) في التوصل الى اتفاق في الفترة المخصصة وتمديدتها حتى ٣١ مارس ٢٠١٥
٢٠١٥	لا تزال المفاوضات جارية.

المصدر: "الاتفاق النووي مع إيران من مخاض الولادة إلى عناء التنفيذ"، (٢٠١٣/٧/١٤)،

موقع روسيا اليوم، <http://arabic.rt.com/news/>

وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٣، توصلت إيران ومجموعة "١+٥" إلى خطة عمل مشتركة، إذ تعهدت طهران بموجبها بتعليق برامجها النووية بشكل جزئي. وبعد أشهر طويلة من المفاوضات، توصلت الأطراف أخيرا في ٢ أبريل/نيسان من السنة (٢٠١٥) إلى صفقة نووية سياسية، تنص على إبرام اتفاق نهائي يغلق الملف النووي الإيراني في يونيو/حزيران ٢٠١٥ (٢) وقد عرفت هذه الصفقة باتفاق لوزان والذي اعتبر اتفاقا إطاريا مهد الطريق للاتفاق النهائي في فيينا يوم الثلاثاء ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٥ والذي أطلق عليه إسم " خطة العمل المشترك الشاملة" والتي حظيت بموافقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع.

ثانيا: الظروف والخلفيات:

يأتي الاتفاق الموقع بين إيران ومجموعة ١+٥ في ظل ظروف دولية وإقليمية بالغة التعقيد، ولقد فرضت عدة عوامل على الطرفين ضرورة التوصل إلى هذه الصفقة، ويمكن إجمالها في:

١- اقتناع الولايات المتحدة بمحدودية خيار العقوبات الأميركية والأممية على إيران، والتي وإن مست الاقتصاد الإيراني بشدة، إلا أنها لم تحد من عزم إيران على تطوير برنامجها النووي، حيث كانت النتيجة زيادة امتلاك إيران لأجهزة الطرد المركزي من ١٦٤ جهازاً إلى ٢٠ ألف جهاز.

كما أن أميركا لن تكون قادرة على حشد الشركاء الآخرين لفرض مزيد من العقوبات على إيران؛ حيث أن دول الاتحاد الأوروبي والصين حريصة على رفع تلك العقوبات. ووسط المواجهة مع الغرب بشأن أوكرانيا، من غير المرجح أن تدعم روسيا أي مسعى لفرض المزيد من العقوبات على إيران في مجلس الأمن الدولي (٣).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى رغبة الرئيس أوباما في تحقيق إنجاز تاريخي يحسب للديمقراطيين قبيل نهاية عهده الرئاسي وقرب موعد الانتخابات الرئاسية في نهاية هذا العام (٢٠١٦). وكذلك رغبة الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني بالوفاء بوعوده الانتخابية أمام شعبه وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا لن يكون إلا برفع العقوبات الاقتصادية.

٢- خطورة خيار الحرب، ففي حال توجيه ضربة عسكرية أميركية ضد المنشآت الإيرانية النووية سوف تزيد إيران من عزمها على تطوير الأسلحة النووية بسرعة وقوة. كما سيكون لهذه الحرب عواقب خطيرة على كل من إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، فضلاً عن تفاقم عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وفي نهاية المطاف، سوف يتوجب على الولايات المتحدة السعي من جديد إلى تسوية تفاوضية لتفكيك الأسلحة النووية الإيرانية. وفي هذه الحالة ستفاوض إيران من موقع القوة النووية وستزيد من سقف مطالبها من قبيل طلب إنهاء سياسات تغيير النظام الحاكم فيها، التعامل مع إيران تماماً مثل أي عضو آخر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، إزالة العقوبات فوراً، وانضمام إسرائيل كقوة نووية إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية (٤). ولهذه الأسباب كان لا بد من أن تضمن الولايات المتحدة نجاح هذه الصفقة لأن فشل المفاوضات قد يدفع بإيران لإعادة النظر في عضويتها في معاهدة حظر الانتشار النووي وهي العضوية التي استخدمت حتى الآن كحجة لفرض المزيد من العقوبات عليها.

٣- تدهور الأوضاع الإقليمية الأمنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وتزايد الاقتتال الطائفي، ورغبة الولايات المتحدة في تهدئة الأوضاع بالاستعانة بإيران التي تمتلك نفوذاً هائلاً في العديد من دول المنطقة من العراق ولبنان إلى سوريا واليمن.

٤- أما خارجياً، فيشهد حلفاء في بلدان الأزمات تحديات كثيرة خصوصاً بعد ظهور "داعش" ودعم الغرب وبعض الدول الإقليمية لها. وأمام تهديدات أميركية بخيار الحرب في

حال فشل المفاوضات، كان لزاماً على إيران أن تبحث خيار آخر يتيح لها التقاط أنفاسها وإعادة ترتيب أوراقها خصوصاً على المستوى الخارجي، حيث تشهد المنطقة تحالفات وسياسات خارجية جديدة (٥).

ثالثاً: مضمون الاتفاق النووي بين طهران ودول ١+٥ :

يدور مضمون الاتفاق النووي بين طهران ودول ١+٥ حول النقاط التالية:

١- تخفيض العقوبات المفروضة على إيران:

واجهت إيران ولادة فاقت الثلاثين سنة حزمة عقوبات اقتصادية أميركية منفردة (كقانون داماتو ١٩٩٥) وأممياً وأوروبية، ولا جدال في أن هذه العقوبات فرضت تكلفة اقتصادية جديداً على إيران، وأضررت بصناعتها النفطية التي لا تستطيع تطويرها أو تحديثها بالاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا المحليين وحدهما، كما أضررت هذه العقوبات البرنامج النووي الإيراني، لأنها حرمتها من شبكة واسعة من الموارد بحظرها التكنولوجية المزدوجة الاستخدام (٦).

وتعد العقوبات الاقتصادية الغربية ضد إيران بمثابة السلاح الغربي لحرب ناعمة طويلة الأمد ضد الجمهورية الإسلامية حيث ألحق هذا السلاح الناعم أضراراً كبيرة بالاقتصاد الإيراني كما تراجع إنتاج النفط تراجعاً محسوساً إلى ٣,١ مليون برميل يومياً، فضلاً عن تراجع الصادرات الغازية. كما تأثرت الصناعة الإيرانية وعلى رأسها صناعة السيارات والبتروكيماويات خاصة بعد تشديد الحصار الغربي الذي شمل منع التعاملات المالية بنظام سويفت وإبعاد البنوك الإيرانية، مما أثر سلباً في المؤشرات الإيرانية (٧).

ولقد رفعت الولايات المتحدة تجميد ما يقارب ٧ مليارات دولار خلال الصفقة الأولية التي أبرمت في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠١٣ بين أعضاء الدول الـ ٦ وإيران، ولكن مع ذلك ليس بمستبعد تكثيف العقوبات المفروضة على إيران، أو حتى التوقف عن تخفيفها في حال عدم تنفيذ إيران لالتزاماتها كما وردت في الاتفاق. كما تتضمن الاتفاقية أيضاً في هذا الإطار:

- الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات.
- رفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضاً عن البنك المركزي والشركات النفطية والعديد من المؤسسات والشخصيات.
- التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

وفي مقابل الالتزامات الإيرانية الواردة في الاتفاق ستقوم كل من الولايات المتحدة وأوروبا بتعليق العقوبات الاقتصادية المتعلقة بالملف النووي الإيراني، في الوقت الذي ستعلق فيه الأمم المتحدة كامل القرارات الصادرة بشأن هذا البرنامج (٨). وتصر الدول الغربية على رفع العقوبات بصورة تدريجية تماشياً مع وفاء طهران بالتزاماتها، حيث

سترفع العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عندما يبدأ تطبيق الاتفاق، بينما سيتم رفع الحظر والقيود المفروضة على التعاون الاقتصادي مع إيران في جميع المجالات بما في ذلك الاستثمار في النفط والغاز.

٢. تخفيض أجهزة الطرد المركزي:

سمحت أميركا لإيران بزيادة عدد الأجهزة المستخدمة ليصل إلى ٧٨٠٠ جهاز خلال السنوات الأربع التي ستعقب السنوات العشر الأولى من الاتفاق، أما في السنوات الخمس التي تعقب هذه الفترة فتطلب إيران السماح لها بتشغيل الـ ٩٤٠٠ جهاز التي بحوزتها الآن.

كما وافقت إيران على تخفيض عدد آلات التخصيب بنسبة الثلثين، من ١٩٠٠٠ حالياً إلى ٦١٠٤، يكون لإيران الحق في استخدام ٥٠٦٠ منها لإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة لا تفوق ٣.٦٧٪ وذلك لمدة عشر سنوات.

ويحتوي موقع ناتنز حوالي ١٧ ألف جهاز طرد من الجيل الأول "أي آر ١ م" منها ألف من نوع متطور "أي آر ٢" وقدرات استقبال ٥٠ ألف إضافية، وهذه الأجهزة سترحل وتوضع تحت الرقابة الدولية (٩).

٣. تخفيض إيران لمخزون اليورانيوم:

في ما يتعلق بمخزون اليورانيوم فتقرر أن تخفض إيران من ١٠٠٠٠ كلغ إلى ٣٠٠ كلغ، بنسبة ٣.٦٧٪ وذلك لمدة ١٥ سنة. وما تبقى من المخزون يتم وضعه تحت الرقابة الدولية، ويمكن استعماله كتعويض للمواد التي تحتاجها إيران. وقبلت إيران إعادة هيكلة مفاعل أراك المستخدم لتصنيع البلوتونيوم الذي يستعمل في صنع القنبلة، وتحويل الموقع للصناعة السلمية. أما في ما يتعلق بالماء الثقيل، فتعهدت إيران بعدم تخزين محتويات من هذه المادة تفوق احتياجاتها، وتصدير الفائض لبيعه في السوق العالمية وذلك لمدة ١٥ عاماً (١٠). وبحسب الاقتراح، فإن إيران اقترحت نقل غالبية مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى روسيا، وأن تبقى بحوزتها كمية رمزية تعادل ٣٠٠.٣٥٠ كيلوغراماً.

٤. تعطيل مفاعلي فوردو وناتنز:

ينص اتفاق لوزان الإطاري على أن تقوم إيران بتدمير قلب مفاعلها النووي في موقع فوردو المستخدم لصناعة الماء الثقيل وكذلك قلب مفاعل موقع ناتنز لصنع البلوتونيوم ونقل محتواه خارج البلاد. ويمكن لإيران أن تعيد هيكلة المفاعلين قصد إنتاج مادة اليورانيوم حسب المواصفات الجديدة بمقدار يسمح بالاستعمال السلمي. وتعهدت إيران بعدم صنع أي مفاعل جديد لصنع اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم والماء الثقيل لمدة ١٥ سنة. وحرصت فرنسا على هذه المدة، في حين كانت الولايات المتحدة الأميركية قابلة بمدة ١٠ سنوات (١١).

وبحسب الكثير من المراقبين، هاتان المنشأتان لا ضرورة لهما في أي برنامج نووي سلمي ما لم يكن الغرض الأساسي هو الحصول على قنبلة نووية.
٥. تحديد سقف زمني للاتفاق:

حذرت الولايات المتحدة من أن عدم التزام طهران بالاتفاق خلال ستة أشهر سيدفع واشنطن إلى "تصعيد الضغط" عليها، ومن جهة أخرى حدد الطرفان فترة الالتزام بالاتفاق بما فيها مراقبة الوكالة الدولية بـ ٢٥ سنة (أنظر الشكل ٢): أهم نقاط الاتفاقية النووية بين السداسية وإيران)، على أن يتوقف سريان مفعول خطة العمل المشتركة الشاملة بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد ١٠ سنوات عقب صدور قرار من مجلس الأمن مباشرة.

الشكل رقم ٢:

أهم نقاط الاتفاقية النووية بين السداسية وإيران - تموز/يوليو ٢٠١٥

- توقف سريان مفعول خطة العمل المشتركة الشاملة بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد ١٠ سنوات عقب صدور قرار مجلس الأمن مباشرة.
- تقديم مشروع قرار بالخصوص الى مجلس الأمن مباشرة بعد انتهاء المفاوضات لإقراره فوراً.
- سريان مفعول الإتفاقية بين السداسية وإيران خلال ٩٠ يوماً من صدور قرار مجلس الأمن.
- تولي رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني تنسيق عمل اللجنة الخاصة بفض النزاعات بشأن البرنامج النووي الإيراني.
- سيكون لجميع المشاركين في مفاوضات السداسية وإيران صوت في لجنة فض النزاعات بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ويجري اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.
- موافقة إيران على امكانية استئناف العقوبات الدولية في مهلة ٦٥ يوماً في حال عدم تنفيذ طهران الاتفاقية الشاملة مع السداسية.
- اجتماع ايران والسداسية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية ما لا يقل عن مرة كل عامين.

المصدر: الاتفاق النووي مع إيران من مخاض الولادة إلى عناء التنفيذ"، مصدر سابق.

٦. مراقبة الوكالة الدولية للطاقة:

كما نص الاتفاق على أن تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراقبة كل المواقع النووية الإيرانية بانتظام.(أنظر الشكل رقم ٣: أهم نقاط خطة الطريق الموقعة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران)، ويمكن لمفتشيها دخول مناجم اليورانيوم والأماكن التي تنتج "الكعكة الصفراء" (نوع مركز من اليورانيوم) لمدة ٢٥ عاما (١٢). إضافة إلى ذلك إصدار

لائحة عن مجلس الأمن الدولي تمنع إيران من استيراد التكنولوجيا النووية.

الشكل رقم ٣:

"خطة الطريق" الرئيسية الموقعة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران

- الإبقاء على القيود المفروضة على الأبحاث الإيرانية في المجال النووي لمدة ٨ سنوات.
- امتناع إيران عن إجراء بحوث علمية بشأن معالجة الوقود النووي لمدة ١٥ عاماً.
- لا يجب أن يزيد احتياطي اليورانيوم منخفض التخصيب في إيران خلال ١٥ سنة عن ٣٠٠ كيلوغرام.
- لا تدخل مركبات الوقود الروسية المخصصة لمحطات الطاقة النووية الإيرانية في الكمية المحددة لظهران بحسب الصفقة مع السداسية.
- تلتزم إيران حتى ١٥ أكتوبر/تشرين الأول بتوضيح القضايا ذات التوجه العسكري المحتمل في حوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المصدر: الاتفاق النووي مع إيران من مخاض الولادة إلى عناء التنفيذ"، المصدر السابق. واختصاراً لما سبق، فإن قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم ستكون مقيدة، خاصة وأنها وافقت على أكثر النظم صرامة في الرقابة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل منشآتها. وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه بموجب هذا الاتفاق، فإن منشأة فردوسه تتحول إلى منشأة علمية وليس نووية (١٣)، وهذا يعني أن إيران قد قُطع الطريق أمامها من كل السبل لأن تصبح دولة تنتج سلاح نووي.

لقد اعتبر اتفاق لوزان بالنسبة للأميركيين ولأوباما شخصياً إنجازاً كبيراً يُخلِّده ضمن الرؤساء العظام الذي تمكن من إنهاء أحد أهم الملفات العالقة والمعقدة، خاصة وأنه يأتي مع قرب نهاية عهده الرئاسي، حيث أشاد بالاتفاق واصفاً إياه بـ "المدخل إلى عالم أكثر أمناً" وأنه "خطوة أولى مهمة" في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، وترى الولايات المتحدة في الاتفاق ضماناً لعدم اندفاع إيران نحو صنع سلاح نووي (١٤). مما يعتبر إنجازاً استراتيجياً مهماً بالحيلولة دون توسع أعضاء النادي النووي، مع الإبقاء على التفوق الإسرائيلي في المنطقة.

وبالنسبة لإيران فإنها ترى في الاتفاق انتصاراً مهماً ويوماً تاريخياً لأنه حقق لها المكانة التي تنشدها باعتبارها دولة تمتلك القدرة على التخصيب والحق في التخصيب، وخفضت البلوتونيوم، وخفضت اليورانيوم، وتنازلت عن السلاح النووي، ورُفعت عنها العقوبات بشكلٍ متدرج، وهذا يعطيها وضعاً وحضوراً استراتيجياً كبيراً في المنطقة (١٥).

رابعاً: التدايعات الإستراتيجية لاتفاق لوزان النووي:

يمكن رصد جملة من التدايعات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، والتي بدأ بعضها فعليا بالتبلور نتيجة الاتفاق النووي الأميركي الإيراني:

١- رفع إيران من قائمة "الإرهاب":

قامت وكالة الاستخبارات الأميركية في تقريرها السنوي الصادر بخصوص التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة الأميركية، وفي خطوة مفاجئة، برفع كل من إيران وحزب الله اللبناني، من "قوائم الإرهاب" ما يوحي بوجود أسرار جديدة حول ملف المفاوضات النووية. وجاءت هذه الخطوة، كما يرى متابعون بالتزامن مع تقديم تنازلات وتبادل مصالح بين الطرفين الأميركي والإيراني، وتخفيف الضغط السياسي الممارس على إيران، إضافة إلى تمديد المفاوضات لجولة جديدة. إضافة إلى احتمال وجود تهديد واضح لدول الخليج العربية التي تعاني من التمدد الإيراني والجماعات المدعومة من إيران، خاصة في العراق واليمن (١٦).

٢- تغيير السياسة الخارجية الأميركية نحو إيران:

تحاول الولايات المتحدة ووفقاً لسياسة الاحتواء تقويض قوة طهران عبر بناء تحالف "ستار أخضر" حولها يأتي بعد سلسلة عقوبات أنهكتها بشدة، والابتعاد عن المواجهة المباشرة لصالح الاهتمام بقضايا استراتيجية مستقبلية تلوح في أفق آسيا عبر الصعود الصيني. إذ تبدو المنطقة رغم اشتداد الحرب فيها أكثر استعداداً من أي وقت مضى لحصول ذلك، فعدم توقيع الاتفاق في هذه اللحظة سيؤدي بالتبعية إلى فرض العقوبات وتشديدها مجدداً على نطاق أوسع، ما سيستتبعه بالضرورة تصعيد إيراني في وتيرة برنامجها النووي.

أما توقيع الاتفاق - وهو ما حصل - فسينقل إيران ولو نظرياً من مرحلة "العقوبات" إلى "الاحتواء" بشكل يساعد على تخطي، أو على الأقل يعطل، مرحلة المواجهة معها عملياً بخضوعها لنظام صارم من المراقبة النووية (١٧).

٣- الانخراط الإيراني في محاربة "داعش":

تريد الولايات المتحدة إشراك إيران في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، بل تعتبرها من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها "لإدارة الحرب" على التنظيم، وتستغل في هذا نفوذ إيران في العراق من خلال تدريب البعض هناك لقتال داعش. وتوفر الولايات المتحدة عبر الجو وعبر مستشاريها العسكريين على الأرض الدعم الاستخباراتي حول مواقع مقاتلي "داعش"، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وذلك عبر حلفاء طهران في النظام العراقي الحاكم (١٨).

٤. إعادة بعث الاقتصاد الإيراني:

على الصعيد الاقتصادي، تطمح إيران من خلال تنازلات تكتيكية إلى إعادة بعث الاقتصاد الإيراني الذي أنهكته سنوات الحظر والحصار وساهم في الضغط على الجبهة الاجتماعية، وهو ما بدا واضحا عند تقديم الرئيس حسن روحاني لميزانية الدولة الجديدة والمصادق عليها من قبل البرلمان في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حيث أن العامل الاقتصادي أضحى يمثل رهانا حقيقيا وعامل ضغط لصانع القرار، وعليه سيسمح الاتفاق لإيران بدعم نشاطاتها الصناعية سريعا وصناعتها البترولية (١٩). من جهة أخرى سوف يفتح الاتفاق مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركات الأوروبية والأميركية التي تعد المستفيدة الأولى، بعد إيران، من رفع العقوبات الدولية التي لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد استكمال الاتفاق التقني ومراقبة تدمير المنشآت النووية المتفق عليها (٢٠).

من جهة أخرى رفع العقوبات على إيران يعني عودة الغاز والنفط والسجاد وغيرها من المنتجات الإيرانية إلى الأسواق العالمية، وبلا قيود دولية أو إقليمية. فضلا عن تدفق الأموال الإيرانية المجمدة في المصارف العالمية والتي تقدر بـ (٥٠) مليار دولار إلى الخزنة الإيرانية، وإلغاء كل القيود على القطاع البنكي والتأمينات، وهذا سيساهم في إنعاش البورصة الإيرانية بالتأكيد، إلا أن هذا الانتعاش سوف يؤثر سلباً في البورصة الخليجية، وهذا ما يعني عمليا أن إيران ستصبح قوة سياسية واقتصادية إقليمية ودولية (٢١).

٥. تعزيز الدور الإقليمي الإيراني:

من المتوقع أن يكون لهذا الاتفاق، الذي أنهى سنوات من الخلاف الإيراني الأميركي، تأثيرا مباشرا في القضايا التي تلعب الجمهورية الإسلامية دورا أساسيا في مجرياتها، حيث تمتلك إيران نفوذا كبيرا في عديد من دول الشرق الأوسط، كلبان والعراق وسوريا واليمن والبحرين وكذا أفغانستان. ومن الأكد أن يكون للاتفاق النووي تداعيات على هذه الملفات الحساسة وشديدة التعقيد. وهناك من يعتقد أن إيران سوف تلعب دورا استراتيجيا جديدا في المنطقة، وذلك باعتبارها حليفا جديدا وفاعلا وشريكا يعتمد عليه من طرف الولايات المتحدة الأميركية (٢٢)، أي بعبارة أخرى تعزيز موقعها الإقليمي كقوة فاعلة ورقما صعبا في المنطقة .

وهذا التغيير سيضع دول الخليج أمام حقيقة النفوذ الإيراني المتنامي، وتجنب التصعيد السياسي والعسكري، ولاسيما أن إيران من الممكن أن تصبح الحليف المستقبلي للولايات المتحدة في حال استطاعت توظيف دورها بشكل إيجابي في المنطقة، كحل الأزمة السورية واليمنية، وتجنب التصعيد مع السعودية ودول الخليج وإسرائيل، والانغماس الإيجابي مع السياسة الدولية، وتأكيد التزاماتها السلمية تجاه الغرب والولايات المتحدة في المنطقة،

ومساعدة العراق وحكومة بغداد على دورها السياسي والرسمي في حربها ضد تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") (٢٣). إذاً، المنطقة مقبلة على تحول كبير في ميزان القوى الإقليمي سياسياً واقتصادياً بعد رفع العقوبات المفروضة على إيران، وستكون إيران هي اللاعب الرئيس في المنطقة، ولاسيما في ظل تنامي دورها السياسي والعسكري والملفات السياسية التي تديرها في أكثر من بلد عربي. وهذا ما سيزيد التحديات أمام الدول العربية ولاسيما الخليجية منها.

٦. تراجع أدوار أخرى:

في مقابل تعزيز القوة الاقليمية الإيرانية، من المرجح أن يتراجع الدور التركي إقليمياً، خاصة مع ما تعانیه من تبعات الأزمات العربية المتتالية ومن مواقفها السياسية. كما إن البلدان الخليجية أيضاً تعتبر خاسرة نتيجة هذا الاتفاق، حيث أن إيران تدعم سياسياً حلفاءها في سوريا والعراق واليمن والبحرين والتي تعتبر عمقا استراتيجياً حيويًا للسعودية. هذه الأخيرة وإن كانت حليفاً هاماً للولايات المتحدة الأميركية، إلا أنها بدأت تفقد بعض الأهمية خاصة على خلفية تطوير سياسات الطاقة الأميركية (النفط والغاز الصخري الأمريكي)، مما يجعل الولايات المتحدة الأميركية تقلل تبعيتها لنفط الخليج، حيث تدنى إلى أقل من ٣٠٪، فيما سيتم أيضاً بعد الإنسحاب من العراق اعتماد ترتيبات عسكرية قد لا تكون أيضاً في صالح هذه الدول (٢٤). من جهة أخرى يرى بعض الخبراء أنه من المتوقع أن تسعى بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر والسعودية إلى تطوير برامجها النووية، خاصة مع إمكانية استفادة هذه الأخيرة من الخبرة الباكستانية في هذا المجال.

٧. تحالف سني:

بداية تبلور ما يشبه التحالف بين قوى اقليمية سنية بقيادة سعودية لمواجهة الخطر الأمني الإيراني المحتمل، ومن أهم مؤشرات السعي السعودي للتقارب مع تركيا وقطر لكبح طهران من لعب دور اقليمي أوسع في المنطقة.

خاتمة:

مهما يكن من أمر التداييع الإستراتيجية التي قد يسفر عليها اتفاق فيينا النووي أو ما سمي بـ "خطة العمل المشترك الشاملة" مستقبلاً، ومهما يكن من حجم التنازلات التي قدمتها إيران، إلا أنه ينبغي الاعتراف أن هذا الاتفاق، إذا ما تم تنفيذ جميع بنوده المتفق عليها، من شأنه أن يحقق مكاسب تاريخية لطهران، خاصة وأنه سيسمح برفع العقوبات المفروضة عليها ويخرجها من العزلة الدولية، كما يقر لأول مرة بحقها في امتلاك برنامج نووي سلمي، هذا فضلاً عن زيادة تعزيز مواقعها في العديد من الملفات والقضايا العربية كقوة إقليمية وازنة.

إلا أنه وقبل كل شيء، لا ينبغي استباق الأمور، حيث يبقى نجاح هذا الاتفاق التاريخي مرهونا بمدى تقييد الأطراف المعنية بالالتزامات الواردة فيه، وفي مدى توفر النوايا الحسنة، خاصة من جانب الولايات المتحدة الأميركية وطهران لتنفيذ الأحكام الواردة به. ويبقى على الدول العربية أن تسعى لامتلاك رؤية استراتيجية موحدة وبعيدة المدى تجاه ما يحدث في المنطقة وحول مصالحها وأولوياتها، وأن توحد الجهود حول قضاياها المشتركة بعيدا من ردود الفعل المتسارعة والتي غالبا ما أدت إلى الإضرار بالمصالح العربية وتعقيد قضاياها وقبل هذا وذاك الاعتراف بأن إيران أضحت رقما صعبا في المنطقة يجب البحث عن أرضية مشتركة لمحاولة التفاهم معها والوصول إلى توافقات بشأن الملفات المشتركة والتعامل معها، وبغض النظر عن الاختلاف المذهبي لأن التفاوض والحلول السلمية تبقى أقل كلفة من الحلول العسكرية. □

الحواشي

- ١- "نووي إيران من الألف إلى لوزان"، **روسيا اليوم**، ٢٠١٥، <http://arabic.rt.com/news/>
- ٢- المرجع نفسه.
- ٣- الخيارات الخمسة المتوفرة في حال فشل المحادثات النووية مع إيران:
- ٤ آذار/مارس ٢٠١٥، المركز الاعلامي/<http://rawabetcenter.com/archives/>
- ٤- نفس المرجع.
- ٥- هشام دغمش، "الاتفاق النووي الإيراني الأميركي اضطرار أم اختيار؟"، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، <http://www.noonpost.net/content/>
- ٦- جمال عفيفي، "هل تؤثر العقوبات الدولية على القرار النووي الإيراني؟"، **الأهرام**، الطبعة الدولية: <http://digital.ahram.org.eg/articles>.
- ٧- حفيظ صواليلي، "طهران يمكن أن تتحول سريعاً إلى قوة إقليمية في المنطقة"، جريدة **الخبر الجزائرية**، (٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ص ١١
- ٨- نبيل هيثم، "اتفاق مفصلي يطوي تاريخاً مظلماً .. والعبرة في التنفيذ"، جريدة **صدى الوطن**، ٤/١٢/٢٠١٥، <http://arabamericannews.com/Arabic/news/>
- ٩- عبد القادر حريشان، "مراقبة المنشآت النووية طيلة ربع قرن مقابل رفع العقوبات الدولية"، جريدة **الخبر (الجزائرية)**، ٤/٠٤/٢٠١٥، ص ١١
- ١٠- زين العابدين بن حمدة، "اتفاق سياسي تاريخي حول الملف النووي الإيراني وردود الفعل عليه"، **مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية**، ٢٠١٥، <http://www.asharqalarabi.org.uk/>
- ١١- المرجع نفسه.
- ١٢- "ماذا قدمت أميركا وإيران من تنازلات بشأن المفاوضات النووية؟" ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥:
- <http://www.sasapost.com/concessions-america-and-irans-nuclear-program>
- ١٣- المرجع نفسه.
- ١٤- المرجع نفسه.
- ١٥- المرجع نفسه.
- ١٦- "ماذا قدمت أميركا وإيران من تنازلات بشأن المفاوضات النووية؟" مرجع سابق.
- ١٧- المرجع نفسه.

- ١٨- المرجع نفسه.
- ١٩- حفيظ صوالي، "طهران يمكن أن تتحول سريعاً إلى قوة إقليمية في المنطقة"، جريدة **الخبر** (الجزائرية)، (٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ص ١١
- ٢٠- زين العابدين بن حمدة، مرجع سابق.
- ٢١- **شبكة النبأ**: "رفعُ العقوبات عن إيران وانعكاساته الإقليمية": annabaa.org/arabic/authorsarticles/
- ٢٢- زين العابدين بن حمدة، مرجع سابق.
- ٢٣- شبكة النبأ: رفعُ العقوبات ... مرجع سابق
- ٢٤- حفيظ صوالي، "الاتفاق النووي الإيراني يحدث زلزالاً في المنطقة"، جريدة **الخبر** (الجزائرية)، (٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ص ١١